اي التنفير والتقرير ويجوز القوم جاؤوا كلهم وهي كلهم لانه لا تبتدأ ما
كان المطابقة للضمير لا تباشر العوامل واللفظي منه وذا المعنوي
أي التوكيد الذي سبقت الكلمة يقال فيه معنوي لانه لم يختلط بعين لفظ المتبوع
اللفظي واللفظي ممكن بصيغة اسم الفاعل اي اللفظي ممكن بما قبله او بصيغة
اسم المفعول وفيه حذف وايصال ممكن به كقولهم مشترك فيه وكأنه
لا يشمل المراد فانحو قام زيد زيد نحو بعينه فالتعريف غير جامع قال
العلامة عبد القاهر وانما كان التأكيد في لسان العرب اذا وقع
بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله فبأي آلاء ربكما تكذبان فكل واحد متعلق
بما قبله وكذا ويل يومئذ للمكذبين اه وقوله ممكن بصوتها هذا وبغير
جمع غير مانع واورد قول الزوج انت طالق انت طالق فقالوا اذا قصد بالثانية
التأكيد لم يقع عليه الا واحدة فقال ان كانت حقيقة في تعيين موافقة للاولى
معنى وان كانت انشائية فيلزمه اثنتان واجاب القرافي رحمه الله باقتضاء
النقل ولا يعلم ما ذكره انها انشاء التأكيد لا الانشاء الايقاع قال الدماميني
رحمه الله وفيه نظر اه ووجهه ان الجملة التي للتوكيد مستعملة في
معانيها وهو منها التوكيد ليس بانشاء ولا الكلام كذلك في كل صورة
وادعاء ان الجملة ضاربتين لا انشاء مضمونها خارجا عن حقيقة الكري
للاولى فلا تكون تأكيدا لها قلت والذي يظهر في عدم ورود الاشكال
واطلب ذلك ان الجملة الثانية لا انشاء مضمونها لاعلى سبيل التبعية
والتكميل للاولى وادخالها في التوكيد في صورة لزوم الاثنتين محل لا انشاء
مضمونها لاعلى سبيل التبعية اما استقلالا واما حالة منفردا عن العارف
بين الفورتين وفي فرع لا اشكال في خصوص ما كرر زيد جاء ما ذكره المستشكل
يأتي في الانشاء وبعضه عدم تصور التوكيد فيه ثم يحكم ما ذكر با
ستشكال العروض صورتي لزوم الواحدة والاثنتين وان تعرضهم
وطاء باللزاز به ووطنت معنوا اجلى كذا غير جواب
اي وان تكن الضمير المتصل للتوكيد به وكذا معه النون وطنته به وقل
نحو قمت انت او انت نحو قام غلامه غلامه او حرف نحو تجبق منه منه
قال الدماميني وانما جاز التأكيد للضمير وحده ولم يجوزاه

التاكيد

التاكيد للجملة والمطابقة وان زيدا والجر او قلت انما يقال
ذلك في مقام تدل فيه قرينة على قصد تحقيق مثل قول الضمير وحده كما اذا
كان القيام محققا والمخاطب يستبعد ان يكون فلا عليه المتكلم وتكون الجملة
الثانية في نحو انا قمت قمت لا محل لها بل هي جملة صورة وفعلها لان الثاني
والفعلية لم يوت به للاسناد بل هو لفظي والضمير الثاني لم يوت به ليستند
اليه بل للتوكيد وكذا ان الثانية في نحو زيد انه انه قائم للاسم لها
ولا خبر وهي غير عاملة في المتصل بها لانها انما جيء بها للتوكيد فهو له اللزا
مفعول بمفرد او جملة وهو وطنته حرف ابدا وطنته واحد ولكن ابتدا
وهو ولا انشائية لكن المفرد فلا اذا اكد به اخير معه ما اتصل بالتوكيد سواء كان
اسما كقام اخوك زيدا زيدا فاظ او ضمير اخوانه انه فاظ او حرفا نحو
غير جواب والحرف الجواب فانه لا ابعاد معه شيء لقيامه مقام الجملة نحو
وبلى و لا وغير مضمر بطل الذي مع اكبر كل مضمر وطن
الضمير المنفصل اذا اريد توكيد ما ما ان يكرر لفظه محققه ما تقدم واما
ان يؤتى بمرادفه وهو الضمير المنفصل لان التوكيد اللفظي كما يكون بتكرير
عين اللفظ وبذكر مرادفه والحكم ان يؤتى بالمنفصل الذي مرفوع في
جميع الاحوال سواء كان المؤكد مرفوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو
رأيتك انت او مجرورا نحو مررت بك انت والتأكيد في هذا مؤكد فالمطابقة
التي تطلب في الاعراب المطلوب التابع والمتبوع فائتة واستعير ضمير
الرفع في مكان ضمير النصب والخفض لاجل النعرفة بين التوكيد والبدل
قال الشاطبي رحمه الله ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد
اتت بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا واذا ارادت البدل وافقت بين التابع
والمتبوع فقالت جئت انت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحرر بقاء التوكيد
والبدل في المرفوع ويخلو في غيره هذا نظم سيبويه رحمه الله وتلقاه غيره
عنه بالقبول لانهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شاهدوا العرب وعرفوا
مقاصدها اه وان قيل لم خصوا البدل بالموافقة الصورية قلت لانه على
نية تكرير العامل متسلط بعد بعكس ذلك او لانه يراعى ما يقتضيه قال قلت
فرطال رحمه فلا التفات ان المنفصل في نحو ضربته انت تأكيد